

## القانون الدولي والحركة الفلسطينية لمناهضة الفصل العنصري

رانية محارب

شدّت انتفاضة الوحدة التي انطلقت في أيار/مايو 2021 على الدور المحوري للتعبئة الشعبية الفلسطينية في النضال ضد نظام الفصل العنصري الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي. ولا بدّ من أن تظل النقاشات حول حركة مناهضة الفصل العنصري في فلسطين وفيه لانتفاضة الوحدة وممارستها من أجل إنهاء الاستعمار والتمثلة في "التصدي للاستعمار الصهيوني الاستيطاني العنصري على أرض فلسطين كلها" وتحدي الجهود الإسرائيلية لتجزئة الشعب الفلسطيني كوسيلة لبسط سيطرتها وهيمنتها عليه.

تبحث هذه المذكرة السياساتية في إنهاء الاستعمار ضمن سياق القانون الدولي، وزيادة الاعترافات الدولية بالفصل العنصري الإسرائيلي. وتقدّم توصيات بشأن السبل المتاحة للفلسطينيين وحلفائهم لوضع إستراتيجية لحركة فاعلة لمناهضة الفصل العنصري بالوسائل القانونية، وتفترض أن حركة مناهضة الفصل العنصري في فلسطين المستعمرة وفي المنفى يمكن أن تساعد الفلسطينيين في استعادة قدرتهم على الفعل السياسي وتأكيد وحدتهم من جديد.

### إستراتيجية مناهضة الفصل العنصري من خلال القانون الدولي

«النضال ضد الفصل العنصري المفتقد إلى رؤية لإنهاء الاستعمار لن يُحقّق، في أحسن أحواله، سوى «إعادة هيكلة» للنظام بدلاً من تفكيكه.»

إن أيّ حركة فعالة لمناهضة الفصل العنصري في فلسطين يجب أن تقوم على أساس الرفض الفلسطيني المعهود للصهيونية باعتبارها مشروعاً عنصرياً واستيطانياً استعماريّاً، حيث دأب الفلسطينيون منذ عقود على إنزال مسألة إنهاء الاستعمار مكانةً مركزيةً في نضالهم من أجل التحرير. وقد حدّر الباحثون من أنّ النضال ضد الفصل العنصري المفتقد إلى رؤية لإنهاء الاستعمار لن يُحقّق، في أحسن أحواله، سوى «إعادة هيكلة» للنظام بدلاً من تفكيكه.

ومع ذلك، فإن تقارير حقوق الإنسان الأخيرة الصادرة عن منظمات دولية وإسرائيلية تتجاهل إرث النضال الفلسطيني ضد الاستعمار إلى حد كبير، وتروّج مفاهيم المساواة الليبرالية على حساب وضع إستراتيجية لإنهاء الاستعمار بالسبل القانونية. وفي حين أن القانون الدولي يحظر الفصل العنصري باعتباره تمييزاً عنصرياً، وجريمةً ضد الإنسانية، وانتهاكاً خطيراً يستوجب مسؤولية الدول الثالثة، إلا أنه لا يجرم الاستعمار في حد ذاته.

بالرغم من أن القانون الدولي محدود في مواجهته الاستعمار، إلا أنه يظل أداة قيّمة لا ينبغي إغفالها. فهو يحظر العناصر الأساسية التي يقوم عليها المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، بما في ذلك نقل السكان، والفصل العنصري، والضم، والاستيلاء على الأراضي بالقوة؛ وينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين لذا يجب على الحركة الفلسطينية المناهضة للفصل العنصري أن توظّف هذه المعايير القانونية توظيفاً استراتيجياً لمواجهة إجماع الدولة الذي ترتكبه إسرائيل وانتهاكاتها للقانون الدولي.

أحرزت حملات المجتمع المدني الفلسطيني اعترافات متزايدة بالفصل العنصري الإسرائيلي داخل منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك لدى الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان. وعلاوةً على ذلك، خلصت لجنة القضاء على التمييز العنصري إلى أن السياسات الإسرائيلية التي تستهدف الفلسطينيين في فلسطين المستعمرة قاطبةً تنتهك الحظر المفروض على الفصل العنصري، بحسب الإفادات التي رفعها للجنة ائتلاف منظمات أهلية ذو قيادة فلسطينية.

في 27 أيار/مايو 2021، وعلى خلفية انتفاضة الوحدة، أنشأ مجلس حقوق الإنسان أول لجنة تحقيق في تاريخه للبحث في "جميع الأسباب الجذرية الكامنة" وراء اضطهاد الفلسطينيين وما يتعرضون له من "التمييز والقمع المنهجين على أساس الهوية القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية". وتعدّ لجنة التحقيق تلك غير مسبوقه من حيث ولايتها ونطاقها لأنها تشمل فلسطين المستعمرة بأكملها، وتشكّل واحدةً من أهم السبل المتاحة لتنفيذ الحملات وجهود الدعوة والمناصرة ضد نظام الفصل العنصري الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي. ومن المتوقع أن ترفع لجنة التحقيق تقريرها الأول إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيو 2022، وتعكف في الوقت الحالي على استقبال المعلومات والإفادات المرفوعة لها حول الأسباب الجذرية للتمييز المنهجي الممارس في جميع أنحاء فلسطين التاريخية.

وبالإضافة إلى ذلك، تملك المحكمة الجنائية الدولية سلطةً قضائيةً للنظر في جريمة الفصل العنصري كجزء من [تحقيقها المستمر](#) في الوضع في فلسطين. ولم يسبق قط أن عُرضت جريمة الفصل العنصري على القضاء الدولي أو المحلي. وبالرغم من أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في فلسطين [محدودٌ جغرافيًا وزمنيًا](#)، إلا أن هناك قيمةً استراتيجية تكمن في [السعي إلى المساءلة](#) على جريمة الفصل العنصري الإسرائيلية أمامها.

بالرغم من أن التعبئة الشعبية التي يقوم بها الفلسطينيون في فلسطين المستعمرة والمنفى ستكون مفتاح التحرير الفلسطيني في نهاية المطاف، إلا أن بوسع القانون الدولي أن يساعد في النهوض بهذا الجهد من خلال ممارسة ضغطٍ خارجي وفرض عواقب ملموسة على جرائم إسرائيل المستمرة.

يوفر إطار الفصل العنصري وسيلةً للمساءلة ومُكِّن الفلسطينيين من تحدي [جهود التجزئة الإسرائيلية](#) وبناء نضال موحد.

## توصيات

من أجل وضع استراتيجية لحركة فلسطينية مناهضة للفصل العنصري ومحاسبة الجناة الإسرائيليين على جريمة الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني، فإنه ينبغي للفلسطينيين وحلفائهم:

- دعم حملات المجتمع المدني الداعية إلى اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة نظام الفصل العنصري الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي وتوسيع نطاقها، بما في ذلك من خلال سحب الاستثمارات وفرض العقوبات.
- حث الجمعية العامة للأمم المتحدة على إحياء [آليات مناهضة الفصل العنصري](#)، ولا سيما اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، من أجل التصدي لجريمة الفصل العنصري الإسرائيلية.
- توسيع ولاية المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن فلسطين لتشمل الشعب الفلسطيني بأكمله، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان على جانبي الخط الأخضر والمرتكبة ضد الفلسطينيين في المنفى.
- ملاحقة الجناة الإسرائيليين من خلال المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبتهم على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما فيها جريمتي الفصل العنصري ونقل السكان.
- دعوة الدول الثالثة إلى تفعيل آليات [الولاية القضائية العالمية](#) لمقاضاة مرتكبي جريمة الفصل العنصري في محاكمها.
- مطالبة لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بالاعتراف بالفصل العنصري الإسرائيلي والاستعمار الاستيطاني الصهيوني بوصفه السبب الجذري للاضطهاد الذي يتعرض له الفلسطينيون.



«شبكة السياسات الفلسطينية» شبكة مستقلة غير حزبية وغير ربحية، مهمتها نشر وتعزيز ثقافة النقاش العام حول الحقوق الانسانية للفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير، وذلك ضمن إطار القانون الدولي وحقوق الإنسان. يلتزم الأعضاء والمحللون السياسيون في الشبكة المناقشة الجدية للقضايا المطروحة. يمكن إعادة نشر وتوزيع هذه الملخصات السياسية شرط ان يتم الإشارة بوضوح الى «الشبكة»، «شبكة السياسات الفلسطينية»، كمصدر اساسي لتلك المواد.

لمزيد من المعلومات عن «الشبكة»، زوروا الموقع الالكتروني التالي: [www.al-shabaka.org](http://www.al-shabaka.org) او اتصلوا بنا على البريد الالكتروني التالي: [contact@al-shabaka.org](mailto:contact@al-shabaka.org) الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.

**دانية محارب** هي باحثة حاصلة على منحة المجلس الأيرلندي للأبحاث وطالبة دكتوراه من ضمن برنامج هارديمان في المركز الأيرلندي لحقوق الإنسان بجامعة آيرلندا الوطنية في غالواي. يتناول بحثها لأطروحة الدكتوراه مدى أهمية إطار الفصل العنصري في النضال الفلسطيني من أجل إنهاء الاستعمار. عملت في الفترة ما بين 2017 و2020 كباحثة قانونية ومسؤولة مناصرة لدى منظمة الحق الفلسطينية لحقوق الإنسان. حازت على درجة ماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني من جامعة فيادرينا الأوروبية في فرانكفورت (أودر)، وعلى درجة البكالوريوس من معهد الدراسات السياسية بباريس، فرع منتون.